مجلة الإقتصاد والتجارة الدولية
المجلد.5 العدد.1 (2023)
ISSN: 2800-1699 E-ISSN: 2830-8662

الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الانتاج الزراعي 1990-2020

Food security in Algeria: the evolution of agricultural production (1990-2020)

محمد عبد الغني كرار *

جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، kerrar.abdelghani@gmail.com

ORCID: https://orcid.org/ 0009-0002-4717-2371

علي لحول

جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ali_lahouel84@yahoo.fr

ORCID: https://orcid.org/0009-0007-2871-2105

Received: 27/11/2023 Accepted: 11/12/2023 Published: 31/12/2023

الملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على إحدى الوظائف الرئيسة لقطاع الزراعة وهي تعزيز الأمن الغذائي، وذلك من خلال عرض وتحليل لتطور الانتاج الزراعي بالجزائر خلال الفترة 1990-2020.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن السياسات الزراعية المنتهجة، كان لها الأثر إيجابي في تطور حجم الإنتاج الزراعي وفي توفير وإتاحة الغذاء في الجزائر. تعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل الزراعية، ونظرا إلى عدم كفاية الكميات المنتجة محليا من تلك المحاصيل، تضطر الدولة إلى استيراد كميات كبيرة منها لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة، وبخاصة منها في مادة القمح، مما يجعل من تحقيق الأمن الغذائي رهين لعمليات الاستيراد لتغطية العجز في مجال توفير الغذاء وإتاحة الغذاء في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الزراعي، الإنتاجية الزراعية، الأمن الغذائي.

تصنيف JEL: R11، Q18، C8.

Abstract:

This study aims to investigate the role of the agricultural sector in advancing food security in Algeria during the period 1990-2020.

The study's findings indicate that the agricultural policies implemented during this period had a positive impact on the growth of agricultural production and access to food in Algeria. However, owing to inadequate domestic production of certain agricultural crops, Algeria heavily depends on imports to address shortages, particularly in the case of wheat. Consequently, achieving food security in Algeria has become closely linked to import operations aimed at bridging the gap in food supplies and availability within the country.

* المؤلف المرسل (kerrar.abdelghani@gmail.com)

Ce(tte) œuvre est mise à disposition selon les termes de name@company.domainla Licence Creative Commons Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale 4.0 International

Keywords: Agricultural Production, Agricultural productivity, Food security.
JEL Classification: R11 ،Q18 ،C8.

1. مقدمة

يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى مفهومين، وهما المفهوم الكمي الذي يشير إلى نقص أو عدم وفرة في الأغذية، والمفهوم النوعي يتمثل في ألا يكون الغذاء فاسدة أو يحتوي على مواد ضارة للمستهلك، ففي اللغة الفرنسية نجد مصطلح الأمن الغذائي يدمج البعدين بالمسمى «sécurité alimentaire»، بينما تميز اللغة الإنجليزية بوضوح بين الأمن الغذائي «food security» للإشارة لنقص الغذاء من حيث الكمية وسلامة الأغذية «safety food» للإشارة لسلامة الصحة أي من حيث النوعية.(Bruegel, 2004) في هذه الورقة البحثية، سنحاول التركيز على المفهوم الكمي للأمن الغذائي وذلك بالتركيز على أهمية الزراعة في تحقيق وفرة في الغذاء المتاح للاستهلاك. يعرف الغذاء المتاح بتوافر الأغذية بكمية كافية وجودة مناسبة، فالغذاء المتاح يتم توفيره من اجمالي الانتاج الزراعي بالإضافة إلى صافي الواردات من السلع الغذائية، بما في ذلك المعونة الغذائية. ويتم ذلك من خلال مجموعة من العوامل من بينها التنمية المستدامة للقطاع الزراعي، وزيادة الإنتاج ورفع الانتاجية؛ والتجارة الدولية؛ والمحافظة على التنوع البيولوجي وحماية البيئة. (FAO, 2007) أهم بعد في مجال الأمن الغذائي هو إتاحة الغذاء مما يقتضي توافر الأغذية كما ونوعا بدرجة تكفي لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، على أن تكون خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة (الفاو، 2003).

في الجزائر، تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية الأساسية فهي تحتل مكانة بالغة الأهمية، تتجلى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي، سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة، أو من حيث معدل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله الاقتصادي. كما تجلى الاهتمام بقضية الأمن الغذائي من خلال تبني سياسات وبرامج لتحسين الانتاج الزراعي وتوفير السلع الغذائية وزيادة معدلات الاستهلاك والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها.

كل السياسات الزراعية في الجزائر تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي، والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي. وعليه نطرح الاشكالية التالية: في ظل السياسات الزراعية المنتهجة، هل ساهم تطور الانتاج الزراعي بالجزائر في تحقيق أمن غذائي؟

للإجابة على هذه الإشكالية من خلال هذه الورقة البحثية نسعى لإلقاء الضوء على إحدى الوظائف الرئيسة لقطاع الزراعة وهي تعزيز الأمن الغذائي من خلال تحقيق أهم أبعاده والمتمثل في توفير الغذاء المتاح والذي يعتمد أساسا على الانتاج الزراعي خلال الفترة 1990-2020.

2. الخلفية النظرية لمفهوم الامن الغذائي

مفهوم الأمن الغذائي مر بعدة مراحل، ويختلف في كل مرحلة عن المرحلة السابقة لها بسبب تعدد التهديدات التي تعترض بناء الأمن الغذائي، وذلك ما أثر على تحديد أبعاد الأمن الغذائي، حيث كان التركيز فقط على توفير الغذاء ثم بدأ المفهوم بالتطور إلى أن اشتمل على العديد من الأبعاد. ظهر هذا المصطلح في منتصف السبعينات خلال المؤتمر

العالمي الأمن الغذائي سنة 1974، حيث تم تبنى تعريفه في القدرة على تزويد المجتمعات بالسلع في جميع الأوقات، لدعم الاستهلاك الغذائي مع التحكم في تقلبات الأسعار. وفي عام 1983، ركزت دراسات منظمة الأغذية والزراعة على إمكانية الحصول على الغذاء وخلصت إلى تعريف قائم على التوازن بين الطلب على السلع الغذائية والعرض منها في معادلة الأمن الغذائي، فعرفته بضمان الوصول المادي والاقتصادي لجميع الناس في جميع الأوقات إلى الغذاء الذي يحتاجون إليه.(FAO, 2006)

تم تعديل التعريف ليشمل تحليلات الأمن الغذائي على مستوى الأفراد والأسر المعيشية، بالإضافة إلى المستوى الإقليمي والوطني حسب تقرير البنك الدولي سنة 1986 عن الفقر والجوع، الذي ركز على الديناميكيات الزمنية، أي تحديد نوعين من انعدام الأمن الغذائي المزمن والمؤقت، حيث أدرج هذا التقرير الفرق بين الأمن الغذائي المزمن المرتبط بالفقر الدائم أو الهيكلي وانخفاض الدخل وانعدام الأمن الغذائي الانتقالي بسبب الفترات الحرجة بصفة خاصة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والاقتصادية ومن النزاعات. وقد استكمل هذا الرأي بنظرية المجاعة لـ A.SEN سنة1981 التي أكدت على تأثير الحقوق الفردية في الحصول على الغذاء.

عزز التعريف بتوافق الآراء على نطاق واسع بمؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 بشموله مفاهيم الحصول على الغذاء وتوافره واستخدامه الغذائي واستقراره.

جاء تعريف المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (الفاو) سنة 1996 الأمن الغذائي على النحو التالي: يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة.

يقدم هذا التعريف أربعة أبعاد رئيسية للأمن الغذائي التي ينبغي أن تطبق في وقت لتحقيق جميع أهداف الأمن الغذائي، ونلخصها فيما يلي: **توافر الأغذية:** أي إتاحة الأغذية من "جانب العرض" ويحدده مستوى إنتاج الزراعي ومستويات الامدادات وصافي الواردات من الأغذية؛ –**إمكانات الحصول عليها واستخدامها:** فالإمدادات الغذائية على المستوى الوطني أو الدولي لا تكفل في حد ذاتها تحقيق الأمن الغذائي للأسر مما يستوجب التركيز على السياسات المتعلقة بسياسات توزيع الدخل والإنفاق وتأطير الأسوق وسعر المواد الغذائية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي؛–**استخدام الغذاء:** نوعية الغذاء المحصل عليه واستخدامه بالشكل الذي يحسن من الحالة الصحية، والممارسات الجيدة للرعاية والتغذية، وإعداد الطعام، وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الغذاء داخل الأسرة، كلها عوامل يتحدد من خلالها الحالة التغذوية للأفراد؛–**استقرارية الإمدادات كما و نوعا:** فاستقرار الأبعاد الثلاثة السابقة مع مرور الوقت أساسي لتحقيق الأمن الغذائي، لأن الحصول على الغذاء الكافي لفترة معينة لا ينفي التعرض لانعدام الأمن الغذائي، قد تؤثر الظروف المناخية كالجفاف والفيضانات وعدم الاستقرار السياسي، أو العوامل الاقتصادية كالبطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية على وضع الأمن الغذائي.(FAO, 2008)

3. مناقشة الاشكالية

الأمن الغذائي من التحديات التي تواجه الزراعة في كل الدول مهما بلغت من مستوى في التنمية. يمكن أن تختلف التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي عبر المناطق وتشمل عوامل مثل الفقر وتغير المناخ والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي والصراع وعدم كفاية البنية التحتية وأنظمة توزيع الغذاء غير الفعالة.

تشمل الجهود المبذولة لتحسين الأمن الغذائي مجموعة من السياسات والبرامج والمبادرات على المستويات العالمية والوطنية والمحلية. فالسياسة الزراعية هي أداة الدولة في القطاع الزراعي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسين، هما: زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي الموجه لإنتاج الغذاء، وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من اتاحة الغذاء من خلال هدفين فرعيين: الأول يتمثل في زيادة المستغل زراعيا من الموارد الطبيعية، وذلك يعرف بأهداف التوسع الأفقي في الزراعة؛ والثاني في زيادة إنتاجية وحدة الموارد الطبيعية و البشرية المستغلة والمشتغلة في الزراعة، ما يعرف بأهداف التوسع الرأسي في الزراعة؛ العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية التي تضطر إليها لسد الفجوة الغذائية. (غربي، 2008) وفقا لتقرير **FAO** لعام 2021، بالرغم من أن العالم أصبح ينتج كميات كبيرة من الأغذية عما قبل، فمازال هناك 800 مليون نسمة تقريبا يعانون من سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى 200 مليون نسمة مازالوا يعانون من أمراض مختلفة ناجمة عن نقص التغذية. يعتبر شرط توفير الغذاء وإتاحته بالكمية والنوعية اللازمتين لنشاط وصحة الأفراد من أهم مكونات ومتضمنات مفهوم الأمن الغذائي، وفقا لـ **The Economist Intelligence Unit &**، فإن مؤشر الأمن الغذائي العالمي هو مؤشر مركب يتألف من ثلاث مكونات أساسية، هي القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، وتوافر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء ويحسب على أساس المجموع المرجح للمكونات الأساسية الثلاثة، كما يتألف كل مكون من المكونات أعلاه بدوره من عدد من المؤشرات الكمية والعددية ذات الصلة. (Hoffmann, 2011) قدرت قيمة هذا المؤشر على المستوى العالمي في عام 2019 بنحو 57.3 % كمتوسط لمائة وثلاث عشرة دولة، فيما تراوحت قيمته لنفس العام بين 86.6% في الولايات المتحدة كحد أعلى و 24 % كحد حد أدنى في بوروندي. على المستوى العربي تفوق قيمة المؤشر المتوسط العالمي حيث بلغت نحو 58.9%، وتراوحت هذه القيمة بين حد أعلى في قطر بنحو 73.6% وحد أدنى في اليمن بلغ نحو34%، وتتوزع هذه النسبة على المكونات الثلاثة الرئيسة بواقع 61.1 % للقدرة على تحمل كلفة الغذاء، 57.4% لمؤشر توافر الغذاء، و57.2 % لجودة وسلامة الغذاء (AOAD, 2008)، وأصبحت هذه التحديات أكثر حدة لتزامنها مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم، ارتفاع من المتوقع أن يستمر حسب تقديرات الفاو، ليتجاوز الأسعار القياسية التي سجلت خلال أزمة الغذاء العالمية .(مال الله، 2015)

العلاقة بين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي علاقة شديدة الترابط. تؤثر الإنتاجية الزراعية على الأمن الغذائي كما يلي: (غربي، 2008) – زيادة توافر الغذاء: تعني زيادة الإنتاجية الزراعية إنتاج المزيد من الغذاء من نفس الكمية من الموارد (مثل الأرض، والعمالة، والمدخلات). يؤدي هذا الإنتاج المتزايد إلى زيادة توافر الغذاء في السوق، مما يقلل من احتمالية نقص الغذاء ويضمن إمدادات غذائية مستقرة للمستهلكين؛ – تحسين فرص الحصول على الغذاء: يمكن أن تؤثر

الإنتاجية الزراعية المحسنة بشكل إيجابي على دخل المزارعين، مما يسمح لهم بتحمل كميات أكبر ومتنوعة من الغذاء لأسرهم. يساهم هذا تحسين الوصول إلى الغذاء في تحسين التغذية والأمن الغذائي على مستوى الأسرة؛ – استقرار الأسعار: عندما تكون الإنتاجية الزراعية عالية، تميل أسعار المواد الغذائية إلى الاستقرار بشكل أكبر. يضمن استقرار الأسعار بقاء الغذاء ميسور التكلفة ومتاح ا للمستهلكين، ولا سيما الفئات السكانية الضعيفة التي قد تكون معرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي خلال فترات تقلب الأسعار؛ – تنويع الأنظمة الغذائية: يمكن أن تؤدي الإنتاجية الزراعية المرتفعة إلى توفر مجموعة أكثر تنوعا من المنتجات الغذائية في السوق. يشجع هذا التنويع المستهلكين على الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأطعمة المغذية، ودعم الأنظمة الغذائية المتوازنة والصحية؛ – التنمية الريفية: يمكن أن تؤدي زيادة الإنتاجية الزراعية إلى التنمية الريفية من خلال زيادة الدخل الزراعي وخلق فرص العمل. يمكن أن يؤدي ذلك إلى الحد من الفقر وتحسين سبل عيش المجتمعات الريفية، التي غالب ا ما تكون أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي؛ – الحد من الاعتماد على الواردات: البلدان ذات الإنتاجية الزراعية الأعلى أقل اعتماد ا على الواردات الغذائية ويمكن أن تصبح أكثر اكتفاء ذاتي في تلبية احتياجاتها الغذائية. يمكن أن يؤدي الحد من الاعتماد على الواردات إلى تعزيز الأمن الغذائي، خاصة في أوقات اضطرابات التجارة الدولية أو تقلبات الأسعار.

من المهم الاشارة أنه في حين أن الإنتاجية الزراعية ضرورية للأمن الغذائي، وهي ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على نتائج الأمن الغذائي. تلعب العوامل الأخرى، مثل الوصول إلى شبكات توزيع الغذاء، ومستويات الدخل، وشبكات الضمان الاجتماعي، والحوكمة الفعالة، أدوارا حاسمة في ضمان الأمن الغذائي للجميع. التنمية الزراعية المستدامة والشاملة، إلى جانب استراتيجيات أوسع للحد من الفقر والحماية الاجتماعية، ضرورية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي على المستويين الوطني والعالمي. (لزعر، 2015)

وبالنسبة إلى حالة الجزائر، فقد عرفت الزراعة فيها تطورات عبر مسيرتها التنموية منذ الاستقلال، حيث شهدت السياسات الزراعية تحولات وتطورات مهمة متأثرة بعوامل داخلية وخارجية. فعلى الصعيد الخارجي، تمثلت أهم المستجدات في التوجهات الليبرالية الاقتصادية والتجارية ترجمت في تعميق حرية التجارة الدولية من خلال قيام منظمة التجارة العالمية. وأما على الصعيد المحلي، فقد تمثلت أهم التطورات في الاختلال بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع والمنتجات الزراعية، وما أصاب القواعد الموردية الزراعية من التدهور الكمي والنوعي إضافة إلى ما ميز عقد التسعينات من تقلبات في أسعار النفط وعوائده، وتراجع فرص العمل، وأزمة الديون الخارجية، ومما زاد من حدة الاختلال ظاهرة الأمن التي كانت نتائجها سلبية على كل الأصعدة. هذه الظروف، فرضت على الجزائر أن تصبح كواحدة من الدول أكثر اعتمادا على استيراد مما تحتاجه من الغذاء، وتعيش حالة غذائية خطيرة، شملت سلعا عديدة أولها الحبوب، وبخاصة القمح، لهذه السلع سماتها الاقتصادية وتعتبر من السلع الغذائية الاستراتيجية التي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة من العملة الصعبة لتوفيرها. وللتخفيف من حدة الأزمة، فقد تميزت السياسيات الزراعية ابتداء من سنة 1994 بالتوجه نحو تحرير الأسواق، وإتاحة المجال للقطاع الخاص، مع تقليص الدور المباشر للدولة، كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي وإدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص، إذ أنه مع نهاية التسعينات بدأت السياسات الزراعية تعرف اتجاها نحو تحقيق المزيد

من الاستقرار الاقتصادي. تضمنت التوجهات العامة لإستراتيجية التنمية الزراعية، في هذه الفترة على الخصوص، المزيد من دعم الاستثمار لتطوير قطاع الإنتاج الزراعي. ونظرا إلى المحدودية النسبية للأراضي الصالحة للزراعة، وندرة مياه الري، فقد ارتكزت سياسات التوسع الزراعي، بصفة رئيسية، على التوسع الرأسي في الزراعة باستخدام تقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، والزراعة المحمية، واستخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية، وتحسين وتوفير الخدمات الزراعية المدعمة للإنتاج الزراعي. (غربي، 2010)

4. تطور أهم المحاصيل الزراعية بالجزائر خلال الفترة 1990-2020

تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، لمواجهة الزيادة السكانية وبالتالي لمواجهة الارتفاع في الطلب على المنتجات الزراعية، يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء. يمكن قراءة أداء الزراعة الجزائرية من خلال مستويات الإنتاج والإنتاجية، سنحاول فيما يلي عرض لتطور إنتاج أهم المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية خلال الفترة الممتدة من 1990-2020.

1.4 تطور الإنتاج النباتي

يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها، مجموعة الحبوب، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية.

يبين تحليل تطور الإنتاج الزراعي الكلي، أنه بعد ارتفاع ضعيف جدا بين 1962 و1980 زاد بمعدل سنوي 3% بين 1981 و1990 وبـ 3,2% ما بين 1991 و2000 وارتفاعه إلى 7,3% ما بين 2001 و2011، هذا النمو يعكس الحيوية المدعمة للقطاع الزراعي. حجم إنتاج معظم المحاصيل الزراعية قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات (البطاطس، الطماطم الصناعية، البقول الجافة، العلف، إلخ...) غير أن هذه المعطيات يخفي معدلات النمو لبعض الفروع من المحاصيل الزراعية من سنة إلى أخرى، -7,4 % في 2008، + 31,5 % في 2009. (MDAR، 2012)

الشكل رقم 1: تطور الإنتاج النباتي الإجمالي 1990-2020. الوحدة: قنطار

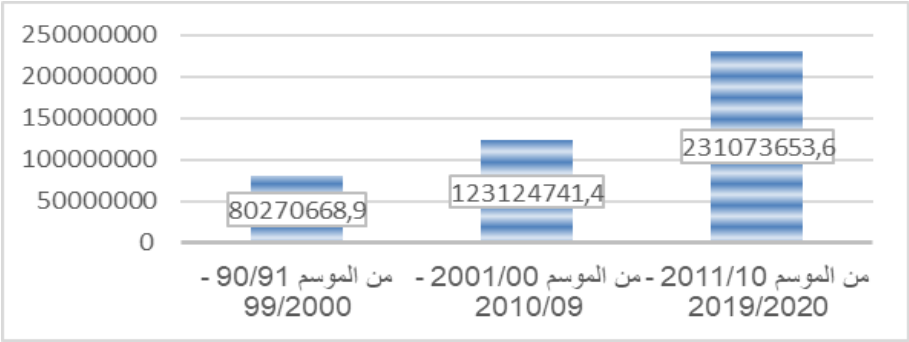

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: الديوان الوطني للإحصاءات، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل (7) الزراعة، 2021. ص173-192

نلاحظ أن هناك زيادة مطردة للإنتاج الزراعي في الجزائر حيث بلغ متوسط الإنتاج في الفترة 1990-2000 إلى حوالي 68 706 802 قنطار كمتوسط سنوي للإنتاج الزراعي، وبلغ خلال سنوات الأخيرة 231073654 قنطار كمتوسط سنوي للإنتاج الزراعي. هذه الزيادة في إجمالي الإنتاج، لا تعكس تذبذب وتيرة النمو من سنة لأخرى لبعض المحاصيل،

كنتيجة لعوامل مناخية ونتيجة كذلك للسياسات الزراعية المتعاقبة التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال. تتجلى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموع الزراعة الجزائرية، سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة، أومن حيث وزنه الاقتصادي.

2.4 تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحبوب

1.2.4 تطور المساحة الزراعية

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، وهي تأتي في الصدارة. ولعل القمح أكثرها أهمية باعتبار أنه يمثل مصدر الغذاء الأساسي اليومي لكل الجزائريين، بحيث يمكن اعتباره كمؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة القطاع الزراعي بالجزائر، وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي. وتضم مجموعة الحبوب كلا من القمح الصلب، والقمح اللين، والشعير والخرطال، والذرة بأنواعها. الجدول التالي يوضح تطور المساحة المخصصة لمجموعة محاصيل الحبوب.

جدول رقم1: تطور المساحة المخصصة لمجموعة الحبوب

السنة	1990	2000	2010	2020
نسبة الأراضي المخصصة للحبوب لأراضي القابلة للزراعة %	33,41	13,81	38,07	33,16

المصدر: world Data Bank

من بيانات الجدول، نلاحظ أن المساحة تتغير من عام إلى آخر، وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها التغيرات المناخية والمساحة المتروكة بورا. فمثلا، انخفضت المساحة للموسم2000 بنسبة 44 % مقارنة بالموسم السابق، لترتفع للموسوم 2001 بنسبة 127 %، وذلك نتيجة للدعم الذي قدمته الدولة إلى منتجي الحبوب.

وتحتل المساحة المخصصة لهذه المجموعة نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة، ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي بصورة خاصة، حيث أقل نسبة سجلت سنة 2000 ب13,81% فقط كنسبة من الأراضي المخصصة للحبوب لأراضي القابلة للزراعة واستقرت في حدود 35% في باقي السنوات. الانخفاض كان لتعويض المساحة المخصصة للإنتاج الحبوب بمحاصيل أخرى أكثر مردودية للمزارعين نظرا لضعف إنتاجية محصول الحبوب من جهة وكذا لارتباط هذا المحصول بالعوامل المناخية، بحيث كانت تعرف الجزائر على فترات متقطعة موجة من الجفاف وتقلبات مناخية كانت تشكل عامل غير محفز للمزارعين للتوسع في زراعة هذا الفرع من الإنتاج النباتي.

2.2.4 تطور الإنتاج

لقد عرف إنتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى، وكذا عدم انتظام من حيث الكمية، وذلك نظرا إلى تأثره المباشر بالعوامل المناخية، وخاصة منها كمية الأمطار، من خلال مقارنة متوسط إنتاج الحبوب، نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة في حجم الإنتاج كما هو موضح في التمثيل البياني أدناه.

خلال فترة الممتدة من الموسم الزراعي 1990-1991 إلى غاية الموسم 1999-2000، سجلت متوسط لإنتاج الحبوب24,14 مليون قنطار، انخفضت كمية الإنتاج من 20 مليون قنطارا في الموسم 1989-1990 إلى 16 مليون قنطارا في العام 1990-1991، لترتفع في العام 1991-1992 إلى 38 مليون قنطار، وذلك بمعدل نمو قارب 134.3%، ثم تتجه نحو الانخفاض المستمر في السنوات التالية، وذلك إلى غاية العام 1994، مسجلة على التوالي:

الشكل رقم 2: تطور متوسط إنتاج الحبوب. 1990-2020. الوحدة: قنطار

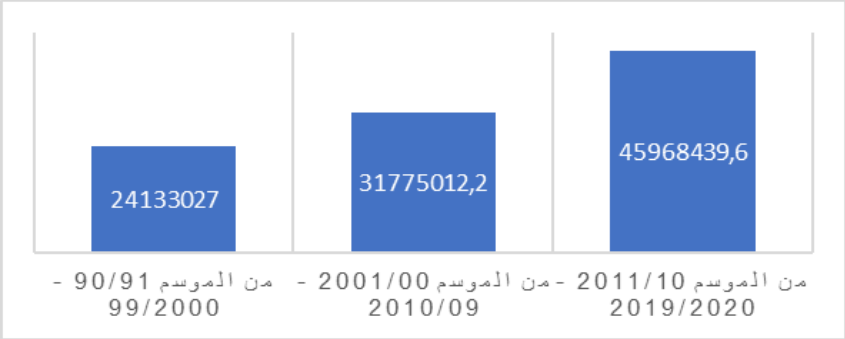

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: الديوان الوطني للإحصاءات، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل (7) الزراعة، 2021. ص173-192

33 مليون قنطار، و14 مليون قنطار، و9,8 مليون قنطار. قد سجل في عام 1996 أعلى مستوى إنتاجي له خلال الفترة، قدر بحوالي 49 مليون قنطارا، ولعل السبب يتمثل في تحسن الظروف المناخية' بينما سجل العام 1997 انخفاضا محسوسا بمعدل نمو بلغ -12,25% مقارنة بالعام الذي سبق، وذلك نتيجة للجفاف الذي عرفته البلاد خلال ذلك العام. وبالنسبة إلى العام 1998، فقد سجلت زيادة في الإنتاج بمعدل نمو قارب 248% مقارنة بالعام 1997، نظرا إلى تحسن الظروف المناخية إلى حد ما.

خلال فترة الممتدة من الموسم الزراعي 2000-2001 إلى غاية الموسم 2009-2010، سجلت متوسط لإنتاج الحبوب31,7 مليون قنطار، بينما عرف العام 2000 انخفاضا في كمية الإنتاج بمعدل نمو سالب قدر بحوالي -53,7 % مقارنة بما كان قد سجال في العام 1999، في حين عرف العام 2001 ارتفاعا معتبرا في كمية الإنتاج ببلوغه 26 مليون قنطار، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 184,6 %.

وهذا التحسن يرجع إلى الظروف الملائمة التي سادت خلال المواسم الزراعية من جهة، وإلى الأثر الإيجابي لبداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي شرع فيه ابتداء من العام 2000، وخاصة في مجال تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية من جهة أخرى، وكذلك تكثيف الإنتاج في فروع الإنتاج، خاصة مجال الحبوب، بسبب ما يتلقاه المزارعون من دعم. فما تم صرفه من طرف الدولة في شكل دعم المزارعين في العام 2001 كان في حدود 53 مليار دينار جزائري لدعم مدخلات الإنتاج من طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية. في مجال البذور، تم بيع ما مقداره 1 مليون قنطارا منها 710717 قنطارا عبر الصندوق. أما بالنسبة إلى مبيدات الحشائش، فقد تم بيع ما يكفي 258280 هكتارا، في حين إنه في المواسم الماضية كان الرقم لا يتجاوز ما يكفي 65000 هكتار فقط. هذا وقد سجل عام 2003 ارتفاعا

في كمية الإنتاج بمعدل نمو 118,4 % مقارنة بالعام السابق، بينما سجل كل من العامين 2004، و2005 انخفاضا في الإنتاج قدر بنحو5،5 % و17،3 % على التوالي مقارنة بالعام 2003. (غربي، 2010)

خلال فترة الممتدة من الموسم الزراعي 2010-2011 إلى غاية الموسم 2019-2020، سجلت متوسط لإنتاج 41,05 مليون قنطار، عرفت هذه الفترة أعلى مستوى إنتاجي موسم 2012-2013 بـ 51 مليون قنطار، بينما سجل 49 مليون قنطار و34 مليون قنطار للموسم 2013-2014 و2014-2015على التوالي، بمعدل نمو يقدر بـ -33,33 %. وكمقارنة بالفترات السابقة نجد هناك زيادة معتبرة نتيجة الدعم الموجه للقطاع الزراعي في إطار برنامج التجديد الزراعي والريفي وتحسن الظروف المناخية المواتية.

إجمالا، إنتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرف تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان، خاصة بالنسبة إلى مادة القمح التي لم تستقر على مستوى معين. وتعتبر الظروف المناخية من أكثر الأسباب في هذا التدهور، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية، بحيث يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج، لابد للإشارة أن من الأطراف الفاعلة التي لها دور في توجيه السياسات الزراعية المتعلقة بالإرشاد الزراعي، خاصة أن في الفترة الممتدة من الستينيات إلى أواخر التسعينيات كان التسيير من طرف طبقة من المزارعين من دون أي تأهيل علمي، أي أن التسيير لم يكن يستند على أسس علمية.

3.2.4 تطور الإنتاجية لفرع الحبوب

من خلال البيانات، هناك تطور في إنتاجية الحبوب، مع وجود اختلال من موسم إلى آخر، وقد بلغت الإنتاجية عام 2010 أعلى مستوى لها ببلوغها 15,01 قنطارا في الهكتار، والشكل البياني التالي يبين ذلك.

الشكل رقم 3: تطور إنتاجية الحبوب قنطار/هكتار

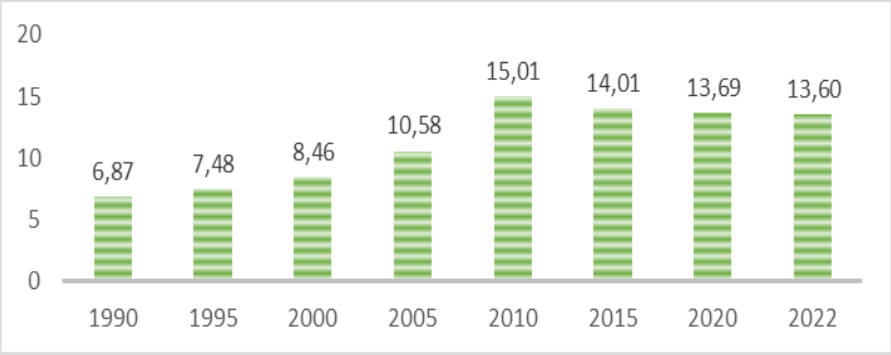

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاءات

ولعل أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر تتلخص فيما يلي: (غربي، 2009)

- أهم ما يميز إنتاج الحبوب، هو ضعفه على الرغم من تكثيف زراعته، فرغم استقرار المساحات المزروعة بالحبوب منذ مدة، إلا أن مستويات الإنتاج تبقى تتميز بالتذبذب الكبير.
- تدني مردودية الحبوب، حيث تبقى مردودية الهكتار الواحد في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة. المردودية الزراعية عموما ترتبط أساسا بكميات الأسمدة المستعملة ونوعيتها من جهة، والبذور المختارة من جهة أخرى، وهي التي تفسر مدى الزيادة والانخفاض في الإنتاج. ولهذا تبقى مردودية إنتاج الحبوب ضعيفة بصورة

عامة. ويمكن أن نضيف إلى جملة أسباب هذا التدني في المردودية التي سبق ذكرها، مجموعة عوامل، منها ما يتعلق بالمحيط، والمتمثلة في الظروف المناخية التي تعرفها المنطقة باستمرار، منها ما يرتبط بالجانب التقني، خاصة في مجال تهيئة التربة وانتقاء البذور واستعمال الأسمدة وتوقيت ذلك. ففي مجال تهيئة التربة، فإنه نظرا إلى الاستغلال المكثف، خاصة بعد البرنامج المتعلق بتكثيف الزراعات وعدم إتباع طريقة الدورات (أرض بور– أرض مزروعة) عرفت تناقصا نوعيا في قيمتها الإنتاجية.

وأمام هذا التذبذب في إنتاج الحبوب، وفي معدل الإنتاجية، فقد أصبح السعي من أجل زيادة إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي ضرورة ملحة، وذلك للتخفيف من العجز الذي تعرفه تلبية الاحتياجات الوطنية في هذا المجال، غير أن هذا لن يتأتى إلا إذا تم اتخاذ مجموعة الإجراءات ومنها ما يتعلق خصوصا بتشجيع المزارعين على الاستمرار في زراعة الحبوب وعدم التخلي عنها، خاصة عندما صارت غير مريحة بسبب الفرق المسجل بين التكاليف التي يتحملونها والأسعار المطبقة، والتي تخضع لدعم من الدولة.

3.4 تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول الجافة

تعتبر محاصيل البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة بالجزائر، لكونها تشكل من الناحية التغذوية مصدرا رئيسيا للبروتين النباتي الذي يحتاج إليه الإنسان في تغذيته اليومية.

1.3.4 المساحة المخصصة للبقوليات

إنتاج البقول الجافة على درجة كبيرة من الأهمية، وتضم البقوليات الفول الجاف والحمص والعدس، التي ستطرق إلى بعضها ضمن هذه الفقرة. الجدول التالي يبين نسبة الأرض المخصصة لها.

جدول رقم 2: الأراضي المخصصة للبقول الجافة من الأراضي القابلة للزراعة %

السنة	1990	2000	2010	2020
نسبة الأراضي المخصصة من لأراضي القابلة للزراعة	1,29	1,04	0,91	1,15

المصدر: world Data Bank

عدم استقرار خلال الفترة 1990–2001، إذ سجلت المساحة أعلى مستوى لها في العام 1984، حيث بلغت 157000 هكتارا، بينما سجلت في العام 2001 أدنى مستوى لها ببلوغها 59000 هكتارا، وبذلك تكون المساحة المزروعة قد عرفت انخفاضا قدر بـ 6,78 %، مقارنة بعام 2000. وهذا الانخفاض المسجل يعود إلى انخفاض كمي ونوعي للبذور، وارتفاع في الأسعار، إذ شهدت ارتفاعا ملحوظا. ثم بدأ في الارتفاع في الأعوام التالية، حيث بلغت المساحة في العام 2004 حوالي 72000 هكتارا وبنسبة 1% من الأراضي القابلة للزراعة. بالمقارنة من حيث نسبة الأراضي المخصصة للبقوليات، نجد أنها في تناقص مستمر، هذا ما يترجم التخلي عن هذا الفرع من الإنتاج النباتي وإحلاله بفروع أخرى أكثر مردودية وربحية.

2.3.4 تطور الإنتاج لمجموعة البقول الجافة

من خلال قراءة سطحية للتمثيل البياني أدناه الذي يوضح متوسط إنتاج البقول الجافة على فترات، نلاحظ أن هناك انخفاض في المستوى الإنتاجي من الموسم الزراعي 1989-1990 إلى غاية موسم 2009-2010، كما نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة قدرت ب 84,40 % خلال المواسم للفترة 2010-2020.

الشكل رقم 4: تطور متوسط إنتاج لمجموعة البقول الجافة. 1990-2020. الوحدة: قنطار

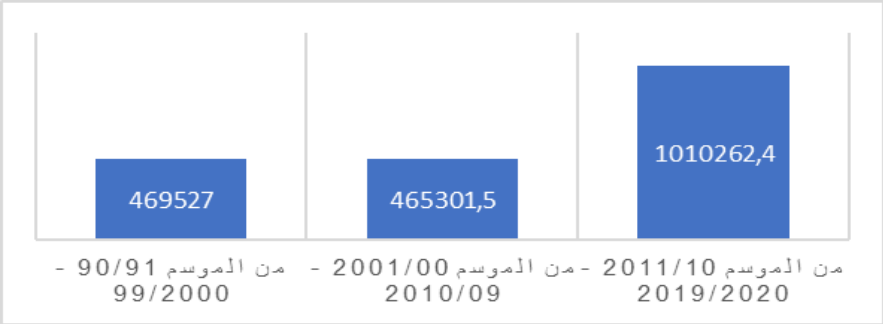

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: الديوان الوطني للإحصاءات، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل (7) الزراعة، 2021. ص173-192

خلال الفترة الممتدة بين عامي1990 و2000، حيث سجل الإنتاج أدنى مستوى له في العام 1998 حيث قدر بـ 276360 قنطار، هذا الانخفاض يعود إلى ما عرفته الجزائر في هذه الفترة، مما أثر بشكل مباشر على سكان الأرياف واضطرهم للنزوح والهجرة قسرا، وباعتبار أن أغلب سكان الأرياف من أصحاب الحيازات الصغيرة التي كانت مخصصة للاستهلاك العائلي، وتأتي البقول الجافة من الفروع الشائعة لدى أصحاب الحيازات الصغيرة. منذ عام 2001 بدأ الإنتاج يميل نحو الارتفاع، حيث بلغ 384 360 قنطارا لعام 2002، أي بمعدل نمو75,8% مقارنة بالعام 2001، كما واصل الإنتاج اتجاهه التصاعدي بعد ذلك، فقد قدر في العام 2003 بما يعادل 435340 قنطارا أي بمعدل نمو يساوي 13،3% مقارنة بالعام 2002 وفي العام 2010 بلغ 642 890 قنطارا بمعدل 60 % مقارنة بالعام 2009 الذي عرف تراجع في المستوى النتائج والذي قدر بـ 401725 قنطار، وكنتائج أولية للبرامج التنموية في القطاع الزراعي والفضاءات الريفية بصفة عامة، عناك ارتفاع في المستوى الإنتاجي للبقول الجافة، إذ بلغ 958000 قنطار، 937000 قنطار، 874000 قنطار،880102 قنطار، للأعوام2013 و2014و2015 و2016 على التوالي .

3.3.4 تطور الإنتاجية لمجموعة البقول الجافة

ومن جهتها عرفت الإنتاجية تذبذب، فقد سجلت 3,8 ق/هكتار عام 1990 كما سجلت 3,45 قنطار/هكتار في العام 1995، غير أنها بدأت تميل نحو الارتفاع النسبي ابتداء من العام 2001، حيث سجلت 6,6 قنطار /هكتار لعام 2006 و9.93 قنطار/هكتار لعام 2020، كما هو موضح أدناه.

الشكل رقم 5: تطور إنتاجية البقول الجافة الوحدة: قنطار/هكتار

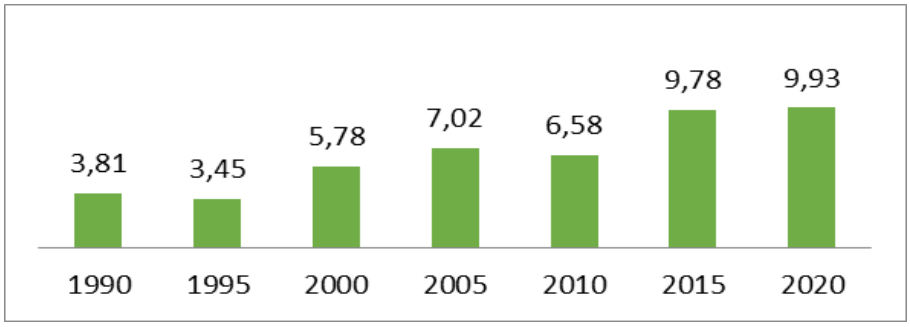

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: الديوان الوطني للإحصاءات، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل (7) الزراعة، 2021. ص173-192

إنتاجية البقول الجافة في الجزائر تعتبر من بين أضعف المستويات مقارنة ببعض البلدان العربية. فعل سبيل المثال بلغت الإنتاجية في لبنان معدل 41،1 قنطار/هكتار، وفي مصر 6،22 قنطار/هكتار، وفي السودان 10،5 قنطار/هكتار وفي المغرب 6،3 قنطار / هكتار، وفي تونس 8،4 قنطار/هكتار، بينما لم تسجل في الجزائر سوى 5,48 قنطار/هكتار. (غربي، 2011)

4.4 تطور المساحة والإنتاج لمجموعة المحاصيل الصناعية

تعتبر المحاصيل الزراعية الصناعية من المحاصيل المهمة من النواحي الزراعية والصناعية والاستهلاكية، عرفت نوعا من الاهتمام في بداية السبعينات، خاصة فيما يتعلق بالشمندر السكري، ومحاصيل الزيوت النباتية والطماطم الصناعية، وزاد الاهتمام مع بداية التسعينات، وبخاصة في مجال الطماطم الصناعية، نظرا للطلب المتزايد عليها.

1.4.4 تطور المساحة لمجموعة المحاصيل الصناعية

نلاحظ ارتفاع النسبة في التسعينيات كنتيجة للدعم الذي وجه للصناعات الغذائية مما انعكس إيجابا على الزيادة في الطلب على منتجات هذا الفرع وبالتالي كان محفزا للمزارعين للتوسيع الأراضي المخصصة له. هذه المجموعة الزراعية لم تنل العناية الكافية، وذلك بالرغم من قيمتها الاقتصادية العالية، حيث إن توسعها دليل على انتعاش الاقتصاد الزراعي.

جدول رقم 3: الأراضي المخصصة لمحاصيل الزراعة الصناعية من الأراضي القابلة للزراعة %

السنة	1990	2000	2010	2020
نسبة الأراضي المخصصة من لأراضي القابلة للزراعة	0,28	0,50	0,41	0,36

المصدر: world Data Bank

لقد عرفت المساحة الإجمالية للمحاصيل الصناعية اتجاها تصاعديا في الفترة 1990-1999، حيث سجلت المساحة المخصصة لهذا النشاط أعلى نسبة لها في العام 1999، إذ بلغت 48000 هكتار، غير أنها سجلت انخفاضا في الأعوام الثلاثة التالية كما يلي: 40000 هكتارا، و36000 هكتارا، و35000 هكتارا. ثم سجلت ارتفاعا طفيفا في العامين 2003و2004 بلغ على التوالي: 38000 هكتار و39000 هكتار، ثم عادت لتسجل انخفاضا وبقيت تتراوح

في حدود 26000 هكتار خلال الفترة الممتدة من 2005-2016. نسبة الأراضي المخصصة لهذا الفرع تبقى جد ضئيلة بالنظر لأهميتها على المستوى الاقتصادي، خاصة بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية الذي يعتمد عليها كمصدر لتوريد المادة الأولية الخام كالطماطم.

2.4.4 تطور الإنتاج للزراعة الصناعية

الصناعات الزراعية، وبخاصة الغذائية منها، تكتسي أهمية كبيرة في تطوير قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين، كما توفر مناصب عمل من خلال المؤسسات التي تخلقها، وتخلق فرصا للتصدير، وبالتالي تغطية بعض أوجه النقص في مواد أخرى، عبر توفير عملة أجنبية أوعن طريق التبادل.

الشكل رقم 6: تطور الإنتاج للزراعة الصناعية1990-2020. الوحدة: قنطار

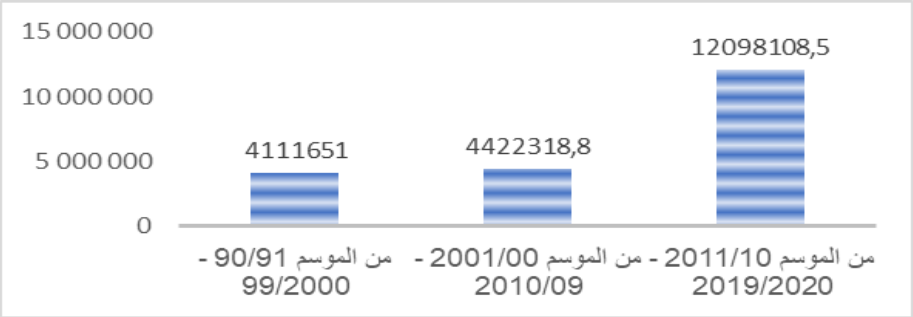

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: الديوان الوطني للإحصاءات، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل (7) الزراعة، 2021. ص173-192

خلال الفترة الممتدة بين عامي1990 و2000عرف الإنتاج الإجمالي لهذه المحاصيل تذبذبا، ولقد سجل العام 1990 أدنى مستوى من الإنتاج، فقد بلغ 1 150 140 قنطارا، بينما سجل العام 1999 أعلى معدل إنتاجي قدره 6 075 970 قنطار.

منذ عام 2000 بدأ الإنتاج يميل نحو الارتفاع، حيث بلغ 5981590 قنطار، 7776900 قنطار، 13299000 قنطار، للأعوام 2005 و2010 و2015، أي بمعدل نمو قارب 115% مقارنة بالعامي 2005 و2015.

لا بد الإشارة إلى أن الطماطم الصناعية تحتل المكانة الأولى ضمن مجموع مساحة المحاصيل الصناعية، إذ تقدر مساهمتها ضمن هذه المجموعة بحوالي 70%. وقد عرفت المساحة المخصصة لها اتجاها تصاعديا، كما عرف الإنتاج التغير نفسه الذي عرفته المساحة تقريبا، فقد سجل اتجاها تصاعديا حيث انتقل من 1,1مليون قنطار إلى حوالي 6ملايين قنطار في العام 2004، وذلك بمعدل نمو بلغ 37،7 % مقارنة بالعام 2003 حسب الديوان الوطني للإحصاءات.

5.4 تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر

تعتبر محاصيل الخضر والفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي العام، وهي من المجموعات التي يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية، حيث أنها تتأثر مباشرة بمعدل الزيادة السكانية وزيادة الدخول،

وتحسن المستوى المعيشي للمستهلك. تشمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل أهمها: البطاطس، والطماطم، والبصل وما إلى ذلك من المحاصيل المهمة التي سنتطرق إلى بعضها ضمن هذا الموضوع.

1.5.4 المساحة المخصصة لزراعة الخضر

عرفت المساحة المخصصة لهذه المحاصيل تذبذب من سنة لأخرى متأثرة بمجموعة عوامل مناخية وأمنية جراء النزوح الريفي طيلة التسعينيات.

المساحة بدأت تعرف اتجاها تصاعديا ابتداء من العام 2000 نظرا لزيادة في الطلب على المنتجات نظرا للنمو السكاني الذي عرفته الجزائر، فقد سجلت في العام 1970 حوالي 108000 هكتارا، وفي العام 1990 بما يعادل 260000 هكتار و490000 هكتار في عام 2016، معدل الزيادة بين عام 1970 و2016 يقدر بـ 3,6%.

جدول رقم 4: الأراضي المخصصة للخضر من الأراضي القابلة للزراعة %

السنة	1990	2000	2010	2020
نسبة الأراضي المخصصة من لأراضي القابلة للزراعة	3,67	3,22	5,72	6,6

المصدر: world Data Bank

الأهمية النسبية لهذا الفرع تتجلى في نسبة الأرض المخصص له إذ بلغت 1,73% عام 1970 لترتفع إلى 4,26% عام 1990 و6,57 % لعام 2016.

2.5.4 تطور الإنتاج للخضر

تضاعف المستوى الإنتاجي كما هو موضح أدناه في التمثيل البياني الذي يبين متوسط إنتاج الخضر، حيث نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في المستوى الإنتاجي، كما نلاحظ أن هناك زيادة معتبرة ما بين متوسط الإنتاج للمواسم 1990-1991 والموسم 2019-2020 قدرت بـ 115,15%.

الشكل رقم 7: تطور الإنتاج للخضر 1990-2020. الوحدة: قنطار

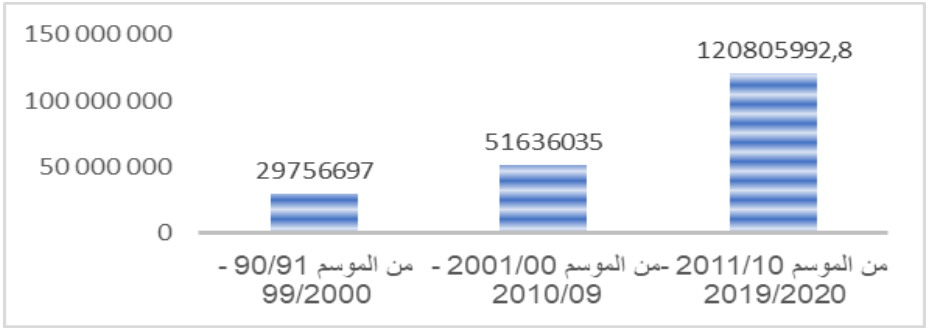

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: الديوان الوطني للإحصاءات، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل (7) الزراعة، 2021. ص173-192

بخصوص الإنتاج السنوي، فهو بدوره قد عرف تذبذبا مماثلا، وقد كان معتبرا خلال الفترة 1990-2000، وبعدها عرف منحى تصاعدي، حيث قدر بـ 33081560 قنطار، 59265500 قنطار لعام 2000 و2005، ثم استمر في الارتفاع

ليسجل في العام 2010 ما يعادل 86404430 قنطار، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 18,6% مقارنة بعام 2009 وبلغ سنة 2016 124693000 قنطار زيادة بمعدل 1,4% عن عام 2015 الذي بلغ فيه مستوى الإنتاج 122977000قنطار.

3.5.4 تطور الإنتاجية للخضر

في نفس الاتجاه بالنسبة للإنتاج، إذ جاءت متذبذبة خلال الفترة 1990-2000، إلا أنها بدأت في التحسن منذ العام 2000.

الشكل رقم 8: تطور الإنتاجية للخضر. (الوحدة: قنطار/هكتار)

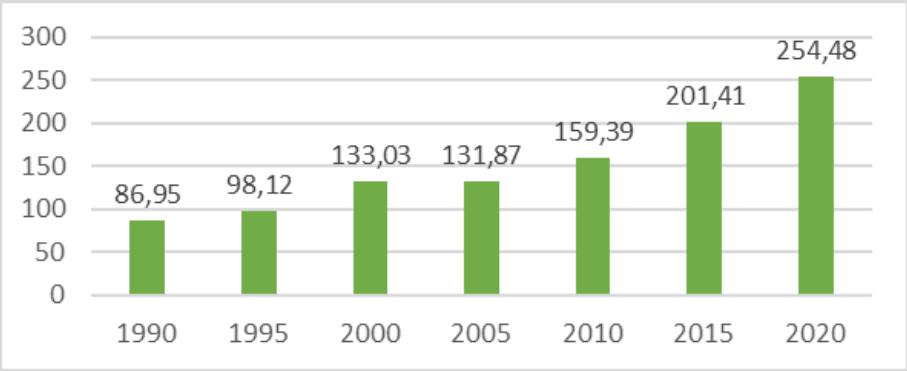

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: الديوان الوطني للإحصاءات، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل (7) الزراعة، 2021. ص173-192

6.4 تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الفواكه

تعتبر ثمار الفواكه من بين المصادر الغذائية المهمة في الجزائر، وهي تشتمل على عدة أنواع، منها الحمضيات، العنب (المائدة والقبو)، والتمور، والتين، والزيتون.

1.6.4 تطور المساحة لمجموعة الفواكه

فقد عرفت المساحة المخصصة لهذا النوع من الفواكه زيادة معتبرة، نتيجة لتجديد البساتين وتشجيع غرس هذا النوع من الأشجار عن طريق دعم غرس الأشجار المثمرة الذي قدمته الدولة، خاصة مع انطلاق من تطبيق المخطط الوطني للفلاحة عام 2000، مما تجدر الإشارة إليه هو عملية تقليص الأراضي المخصصة لكروم القبو والذي كان منتشرا خلال فترة الاستعمار الذي كان يستغل مساحات معتبرة لهذه المنتجات بهدف توجيهها إلى أروبا، بعد الاستقلال تم تعويض هذا الفرع بمنتجات أخرى وكروم المائدة. ويمكن ملاحظة تطور المساحة والإنتاج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 5: الأراضي المخصصة للفواكه من الأراضي القابلة للزراعة %

السنة	1990	2000	2010	2020
نسبة الأراضي المخصصة من لأراضي القابلة للزراعة	6,34	5,76	9,33	9,8

المصدر: world Data Bank

2.6.4 تطور مستوى الإنتاج للفواكه

إجمالا عرف مستوى الإنتاج زيادة مطردة لمختلف الأصناف التي تشملها مجموعة الفواكه، وفيما يلي تطور الإنتاج والإنتاجية لأهم الأصناف والفروع:

الفرع الأول: تطور إنتاج الحمضيات

عرفت مساحة الحمضيات انخفاضا في بداية التسعينات، وهي الوضعية المروثة عن عقد الثمانيات، حيث كانت البساتين تعاني الشيخوخة وعدم التجديد والصيانة، إلا أن المساحة بدأت، بعد تشجيع غرس الأشجار المثمرة وتقديم الدعم، تتجه تدريجيا نحو الارتفاع، مما انعكس بالإيجاب على مستوى الإنتاج للحمضيات. كان محصول البرتقال خلال الفترة 1990–2001 يحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة، وذلك باستحواذه على ثلثي المساحة المخصصة للحمضيات، وذلك بما يعادل 64%. بينما يحتل البرتقال من نوع الكليمونتين ربع السماحة أي بما يعادل 24%. وتتوزع المساحة المتبقية، والمقدرة بـ حوالي 12% بين المندرين والليمون. وبخصوص الإنتاج المحقق في الفترة نفسها، يحتل البرتقال الصدارة بما يعادل 68,4 %، متبوعا بالكليمونتين بما يعادل 20,4%، ثم المندرين بنسبة 5% والليمون بحوالي 5,2 %. (MADR, 2006)

الشكل رقم 9: تطور إنتاج الحمضيات1990–2020. الوحدة: قنطار

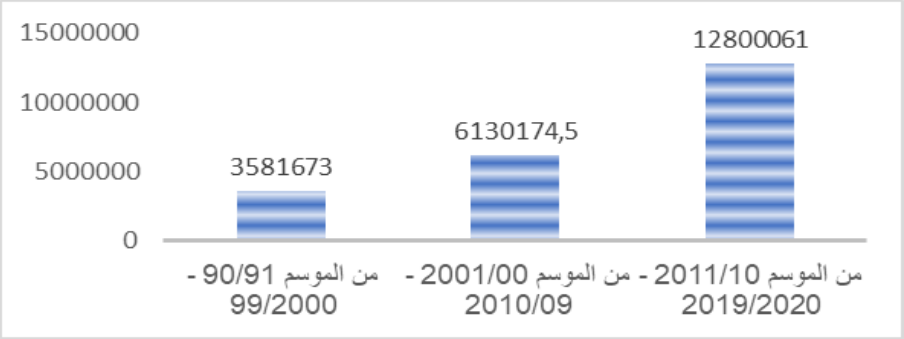

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: الديوان الوطني للإحصاءات، حوصلة الجزائر 1962–2020، الفصل (7) الزراعة، 2021. ص173–192

حسب الإحصائيات المتوفرة، عرفت منذ العام 1990 بدأ الإنتاج في يتحسن حيث بلغ 3581673 قنطار كمتوسط إنتاج للفترة 1990–2000، تلتها الزيادة المعتبرة في الإنتاج إلى أن بلغ 111650087 قنطار في الفترة 2010–2017، بمعدل نمو قدره 80% عن الفترة 2000–2010 بتسجيل متوسط إنتاج قدره 6130175 قنطار.

الفرع الثاني: تطور إنتاج الكروم

عرفت المساحة المخصصة للكروم انخفاضا محسوسا على طول الفترة 1990–1999، وذلك بسبب شيخوخة الأشجار من جهة، وقلع أشجار عنب القبو من جهة أخرى. غير أنه ابتداء من العام 2000 بدأت المساحة المخصصة لذلك تعرف ارتفاعا، حيث استفادت كغيرها من نشاطات القطاع بالدعم الموجه إلى تشجيع غرس الأشجار المثمرة، بصورة عامة.

الشكل رقم 10: تطور إنتاج الكروم1990-2020.الوحدة: قنطار

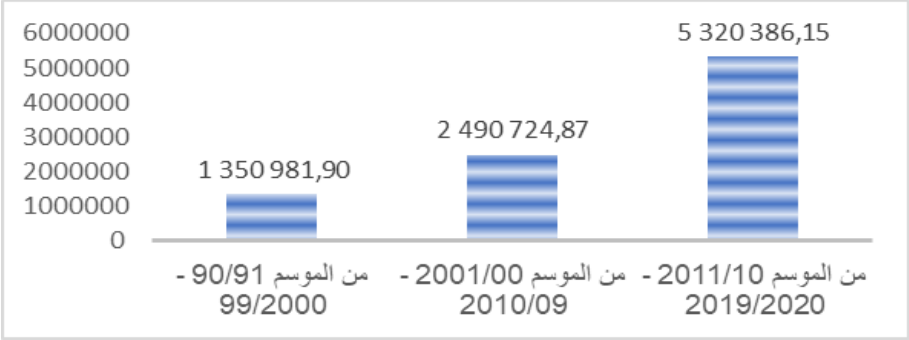

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: الديوان الوطني للإحصاءات، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل (7) الزراعة، 2021. ص173-192

حسب الإحصائيات المتوفرة، عرفت وتيرة الإنتاج ارتفاعا مستمر من حيث الكميات، منذ العام 1990 بدأ الإنتاج في تحسن ملحوظ حيث بلغ 1350982 قنطار كمتوسط إنتاج للفترة 1990-2000 أي بزيادة قدره 54,57 % عن الفترة السابقة، استمر مستوى الإنتاج في الارتفاع إلى أن بلغ 5119309 قنطار في الفترة 2010-2017، بمعدل نمو قدره 105 % عن الفترة2000-2010 حيث سجل فيها 2490725 كمتوسط إنتاج إجمالي الكروم.

الفرع الثالث: تطور إنتاج الزيتون

توضح الإحصاءات أن زراعة الزيتون عرفت تحسن خلال التسعينيات مع تطبيق سياسات التكييف الهيكلي والتشجيع على الاستثمار للقطاع الخاص وتلتها سياسات الدعم منذ سنة 2000 ومع برامج التجديد الزراعي والريفي مما انعكس إيجابا على مستوى الإنتاجي حيث بلغ 2765227 قنطار كمتوسط للفترة 2000-2010 و580596 قنطار للفترة 2010-2019 أي بمعدل نمو قدره 110%، لابد للإشارة أن دول حوض البحر المتوسط تعتبر المناطق الأكثر ملائمة لزراعة الزيتون، فالجزائر لها من المؤهلات ما يسمح لها بأن تكون من بين الدول المصدرة على غرار إسبانيا.

الشكل رقم 11: تطور إنتاج الزيتون

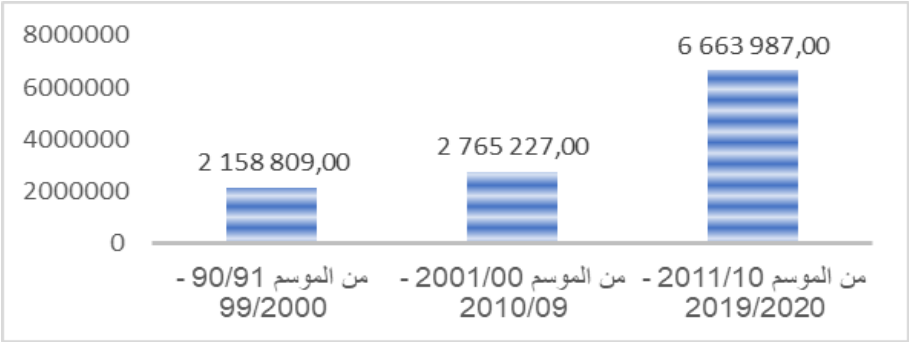

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات: الديوان الوطني للإحصاءات، حوصلة الجزائر 1962-2020، الفصل (7) الزراعة، 2021. ص173-192

5. التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

إذا ما تفحصنا تركيبة المواد المستوردة، نلاحظ أن مجموعة الحبوب تحتل الصدارة، ثم تليها بقية المجموعات الأخرى. (ONS, 2005) سوف نستعرض تطور التجارة الخارجية الزراعية، ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية، من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (12): تطور الواردات والصادرات الزراعية بالنسبة إلى إجمالي التجارة الخارجية

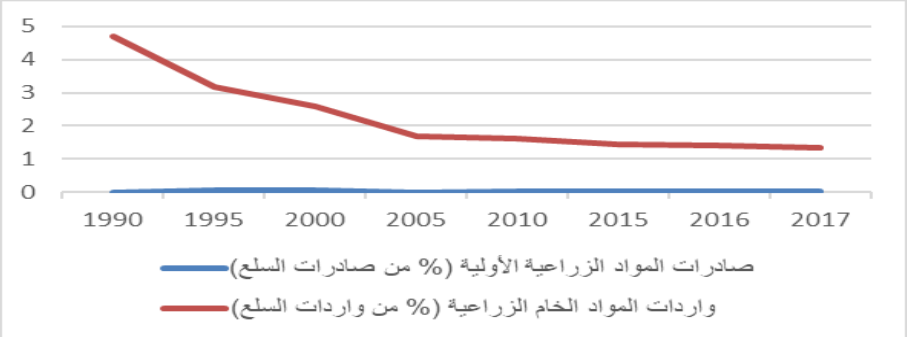

المصدر: معطيات البنك الدولي

نسبة الواردات الزراعية إلى مجموع الواردات الكلية تتراوح بين مستواها الأعلى 4,7% لعام 1990، وقد سجلت ابتداءا من سنة 2000 تراجع مستمر نظرا لنمو الإنتاج الزراعي كنتيجة للسياسات التنموية وتحسن العوامل المناخية. ومع انخفاض أسعار البترول واستنزاف العملة الأجنبية من الخزينة العمومية، اتخذت إجراءات للحد من الاستيراد خاصة من المواد التي تعرف اكتفاء ذاتي. بينما عرفت نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية انخفاضا، إذ سجلت أعلى نسبة في العام 1971 بنحو 0,89 % فقط، ثم بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت في العام 2005 إلى 0,05%. مما يعني أن مساهمو القطاع الزراعي في الإيرادات العامة ضعيف، حيث إن نسبتها لا تصل في أحسن الأحوال إلى 1 % من إجمالي الصادرات. وهذا ما يعني أن الميزان التجاري يميل إلى العجز في سياقه العام.

تشير بيانات إلى أن السلع الزراعية سجلت عجزا مستمرا على طول الفترة، وهذا الاستمرار في العجز كان نتيجة للزيادة المستمرة والارتفاع النسبي اللذين عرفتهما الواردات الزراعية للفترة نفسها، حيث بلغ معدل نمو الواردات الزراعية نحو 17،6 % في العام 2002 مقارنة بالفترة السابقة، ثم سجل ارتفاعا طفيفا في العام 2003 بلغ حوالي 0,9%، بينما سجل في العام 2004 ارتفاعا معتبرا في معدل نمو الواردات الزراعية قدر بحوالي 32 %. وفي المقابل، لم تعرف الصادرات الزراعية نموا متوازيا تذبذبا بين الارتفاع النسبي والانخفاض. فقد سجلت الفترة انخفاضا في معدل نمو الصادرات قدر بنحو –37 %، غير أن العام 2002 عرف معدلات مرتفعة نسبيا مقارنة بالعام الذي سبقه، وذلك بتسجيله نسبة 38,6 %. وسجل العام 2003 زيادة في معدل نمو الصادرات الزراعية بما قيمته 36 %، بينما لم يسجل العام 2004 سوى زيادة طفيفة مقارنة بالعام السابق قدرت بنحو 0,4 %.

تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية تمثل نسبة ضئيلة، مما يعني أن الواردات الزراعية تتم تغطيتها من العوائد المتأتية من قطاع المحروقات. في ظل الوضعية التي تميز الميزان التجاري للسلع الزراعية، بالرغم من معدلات النمو الإيجابية التي تحقق في قطاع الزراعي، الجزائر تواجه إشكالية الأمن الغذائي، وتبعية تكاد تكون مطلقة للخارج، وبذلك

ترهن استقلالية القرار الاقتصادي، وكذلك السياسي للبلاد من أجل الحصول على الغذاء اليومي للمواطنين. فالجدول أدناه يبرز معدلات التبعية لأهم المحاصيل التي تعبر كسلع غذائية أساسية في الجزائر.

جدول رقم 6: معدل التبعية للأغذية الاساسية

السنة	2000	2005	2010	2015	2020	متوسط معدل التبعية للفترة 2000- 2020
معدلات تبعية للحبوب%	61,98	53,51	75,12	64,83	66,61	64,41%
معدلات تبعية للقمح%	63,65	65,21	70,23	66,61	68,61	66,862%
معدلات تبعية للبقوليات%	74,61	73,04	80,67	78,61	79,21	%77,228

المصدر: اعداد بناءا على احصائيات الفاو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

القطاع الزراعي في الجزائر ليس قادر على توفير الطلب المتزايد بالنسبة إلى مجموعة الحبوب، القمح تحديدا، باعتباره المادة الغذائية الأساسية في الاستهلاك اليومي. واستنادا إلى الإحصائيات، في مجال الحبوب فقد بلغ متوسط معدل التبعية للفترة2003 -2007 بـ64,41 %، وفي مادة القمح وللفترة نفسها، فقد سجل متوسط معدل التبعية 66,82% وهي نسب تعكس مدى الاعتماد على الاستيراد لسد العجز.

أما مجموعة البقوليات، هذه المحاصيل تشترك في كونها ذات قيمة غذائية أساسية من حيث كونها توفر الطاقة الغذائية من سعرات حرارية وبروتينات التي يحتاجها الإنسان، وقد عرف إنتاج البقوليات التقلبات نفسها التي عرفتها الحبوب، بحيث بقيت الجزائر تسد عجزها في توفير الغذاء للسكان بالاعتماد على الاستيراد. وفي هذا الصدد، فقد سجل متوسط معدل التبعية للفترة2003 -2007 بـ 77 %. وبالنسبة لمجموعة الخضر والفواكه من ضمن هذه المجموعة النباتية في القطاع الزراعي قد سجلت اكتفاء وفائض، غير أن الاستفادة من وفرتها لم تستغل كما يجب، وبقي معدل التصدير متدنيا للغاية.

6. خلاصة

قطعت الجزائر خطوات كبيرة في تحسين الأمن الغذائي، لكنها لا تزال تواجه بعض التحديات في ضمان إمدادات غذائية مستقرة. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية حول الأمن الغذائي في الجزائر:

- الإنتاج الغذائي: تعمل الجزائر على زيادة إنتاجها الغذائي المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية. نفذت الحكومة برامج تنمية زراعية مختلفة لتعزيز إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.
- إنتاج الحبوب: تعتبر محاصيل الحبوب، وخاصة القمح والشعير، من المحاصيل الأساسية في الجزائر. بذلت الدولة جهود ا لتعزيز إنتاج الحبوب وتقليل الاعتماد على واردات القمح.
- تغير المناخ: الجزائر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك التغيرات في أنماط هطول الأمطار ودرجة الحرارة. يمكن أن تؤثر هذه التغييرات على الإنتاجية الزراعية وتوافر الموارد المائية.

- إدارة المياه: تواجه الجزائر ندرة المياه مما يؤثر على الإنتاجية الزراعية. تستثمر الحكومة في مشاريع الري وتروج لتقنيات توفير المياه لتحسين إدارة المياه في الزراعة.
- الواردات الغذائية: لا تزال الجزائر تعتمد على الواردات الغذائية، بما في ذلك القمح والأرز والسلع الأخرى، لتلبية احتياجات سكانها. يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية على الأمن الغذائي للبلاد.
- النمو السكاني: يتزايد عدد سكان بشكل مطرد، مما يشكل ضغطا على إمدادات الغذاء وأنظمة التوزيع في البلاد.
- تدهور الأراضي: تدهور الأراضي هو تحد يمكن أن يقلل من الأراضي الصالحة للزراعة ويؤثر على الإنتاجية الزراعية.

لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذ استراتيجيات مختلفة تهدف الى ما يلي:

- الاستثمار في البحوث والتكنولوجيا الزراعية لتحسين الإنتاجية.
- دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الحوافز المالية والمساعدة الفنية.
- تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة البيئية.
- تنويع الإنتاج الزراعي ليشمل المحاصيل عالية القيمة والسلع غير التقليدية.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي.

المراجع

FAO .(2006) .*Notes d'orientation : sécurité alimentaire*.

FAO .(2007) .Conférence internationale sur : l'agriculture biologique et la sécurité alimentaire . Rome.

FAO .(2008) .*Introduction aux concepts de la sécurité alimentaire* .

MADR .(2006) .*Rapport sur la situation du secteur agricole* .direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information.

Martin BRUEGEL .(2004) .Pour une histoire de la « sécurité alimentaire .« *Revue d'histoire moderne et contemporaine*.240 ،(3-51)*)*

Ulrich Hoffmann .(2011) .UNCTAD Discussion Papers : Assuring food security in developing countries under the challenges of climate change: Key trade and development issues of a fundamental transformation of agriculture .*United Nations*.07 ،(201)

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2008). تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي.

فوزية غربي. (2008). الزراعة بين التبعية والاكتفاء. جامعة الجزائر: أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية.

بدر عثمان مال الله. (2015). التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي. جسر التنمية: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية(121)، 09.

فوزية غربي. (2009). واقع إنتاج الحبوب في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، الجزائر (5)، 277.

فوزية غربي. (2010). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر. مركز دراسات الوحدة العربية، 55.

محمد أمين لزعر. (2015). التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التمويل والتنويع والإنتاجية– حالات دراسية. 19.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2003). حالة الغذاء في العالم.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2012). مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق.